ثوار ليبيون يمشطون الصحاري تعقباً لرموز نظام القذافي... (أرشيف)

حارس كندي أخرج الساعدي القذافي من ليبيا عبر الصحراء

□ مونتريال / أ. ف. ب

أقر جندي سابق مقيم في كندا كان يعمل كحارس امني خاص انه ساعد الساعدي القذافي نجل معمر القذافي على الفرار من ليبيا الشهر الماضي مع سيطرة قوات المتمردين على طرابلس.

فقد نقلت صحيفة ناشيونال بوست الكندية عن غاري بيترز الذي عمل حارسا شخصيا للساعدي لسنوات، انه كان ضمن فريق قاد النجل الثالث للقذافي عبر الحدود الجنوبية الليبية باتجاه النيجر.

وبيترز مهاجر غير حاصل على الجنسية الكندية ولكنه يملك اقامة دائمة في كندا، وقد عاد الى اونتاريو في ايلول/ سبتمبر حيث يخضع للعلاج من طلق ناري اصيب به في كتفه اثناء تعرض القافلة التي كانوا يتنقلون بها الى كمين بعد العودة ادراجهم الى ليبيا.

ودافع بيترز عن دوره في حماية الساعدي القذافي بقوله انه ليس من المرتزقة، وذلك خلال حديثه الى الصحيفة اليومية التي اكدت روايته من مصادر عدة.

واضاف "اعمل كحارس لشخص بعينه، وقد فعلت ذلك لسنوات لتوفير الحراسة الشخصية. حينما نتنقل في الخارج لا أقاتل. المرتزقة يقاتلون. اما انا فأوفر الحماية ولا أقاتل. أدافع عمن وظفني لتوفير الحماية الشخصية له، وهو ما حدث. تعرضت القافلة لهجوم وأصيب اثنان منا".

وقال بيترز انه قدم خدماته الامنية لافراد اسرة القذافي منذ عام ٢٠٠٤ واستمر في توفير الحماية لهم خلال حملة حلف شمال الاطلسي للاطاحة بالدكتاتور السابق.

ورغم ان بيترز كان يوفر الحماية في الاغلب للساعدي، الا انه كان ضمن حرس سيف الاسلام وهنيبعل في وقت من الاوقات. وقال انه رافق موكب هنيبعل القذافي وعائشة القذافي من ليبيا الى الجزائر.

وقال بيترز انه التقى الساعدي اثناء عمله ضمن القوات الملكية الاسترالية اثناء تواجد نجل القذافي في الاولمبياد الصيفية في سيدني عام ٢٠٠٠ واوكلت لبيترز مهمة حمايته.

وبعد انتقاله للعيش في كندا عام ٢٠٠٢ قال بيترز انه عمل "بشكل متقطع" خلال العامين التاليين كحارس شخصي ضمن شركة بلاك ووتر الاميركية الامنية، التي حظر عليها العمل في العراق بعد اطلاق نار دام عام ٢٠٠٧ وغيرت اسمها بعد ذلك الى اكس اي سيرفيسز.

ورغم التزام كندا بعقوبات الامم المتحدة التي فرضت حظرا للسلاح على ليبيا وتجميدا لأصول الساعدي وغيره من افراد اسرة القذافي، لم توجه الى بيترز اي اتهامات بمخالفة القانون.

ويقول الحارس "لم انتهك اي قانون.. ولكن عليهم التحقيق على اي حال، ولا ضير في ذلك".

وقال بيترز انه تحدث الى الساعدي هاتفيا منذ عودته الى كندا وانه يعتزم العودة الى النيجر خلال ايام، مدافعا في الوقت نفسه عن رئيسه السابق في العمل.

يقول الحارس "لو كان سفاحا لما عملت معه.. لقد كان خلوقا ولطيفا".

ويقول بيترز ان الفريق الامني المرافق للساعدي ضم أفرادا من استراليا ونيوزيلندا والعراق وروسيا، جميعهم عملوا في السابق ضمن قوات خاصة.

واضاف "لا اعتقد ان الامور ستستقر اذ ان هناك ثلاثة اشقاء باقين يشعرون بالغضب الشديد، ولا ينقصهم المال الوفير".

وتابع "مازال هذا المال بأيديهم. اشترينا لتونا ثلاث عربات لاندروفر جديدة مصفحة، دفعنا الثمن نقدا. اي ان المال ليس مشكلة.

في الحدث

■ حازم مبيضين

السلطة الفلسطينية والخطوة القادمة

لا تملك السلطة الفلسطينية ترف انتظار تحمّل المجتمع الدولي لمسؤولياته، لدعمها وتعزيز مكانتها ودورها، كما أنها وصلت إلى طرق مسدودة مع حكومة نتنياهو، وهي اليوم تواجه السؤال الأهم إلى أين تتجه بوصلة القضية؟ وكيف يتم التعامل مع بيانات اللجنة الرباعية، وفكرة الذهاب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصولاً إلى بحث خيار شديد الصعوبة يتمثل بإمكانية حل السلطة، حال فشل جهود الحصول على عضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، وهي أيضاً لا تملك ترف اتخاذ قرارات دون التشاور مع محيطها العربي الذي يجب أن يظل حاضراً في الصورة، خصوصاً مع اجتماع لجنة المتابعة العربية اليوم لدراسة الخطوة التالية.

نعرف جميعاً أن الممارسات الإسرائيلية تعمل على إفقاد السلطة مبررات وجودها، لكن خيار حلها سيكون هدية لتعنت حكومة اليمين الصهيوني، والمطلوب اليوم العمل بكل الوسائل على بلورة فهم مؤكد وعام وثابت وقانوني، يوصف مهام السلطة ولا يتركها بغير سيادة، ومسلوبة الصلاحيات، ومفرغة من محتواها، وهنا فان المهمة تعني حالة نضالية من أجل استعادة سيادتها، مع بحث العديد من الأفكار، كطلب وصاية دولية، أو إعادة القضية إلى الأمم المتحدة بوصفها مرجعية تحل محل ما كان قائماً من خيارات، ثبت أنها لا ترى الوضع الفلسطيني بشكل أساسي، ولديها أولويات أخرى، وخصوصاً بعد أن تمكن الرئيس الفلسطيني من إعادة البريق إلى القضية الفلسطينية، حين توجّه رغم كل الضغوط العلنية والسرية إلى الأمم المتحدة، رغم الوضع العربي الصعب والأزمة المالية العالمية.

حين يقول الرئيس محمود عباس إن السلطة لم تعد سلطة، فان ذلك يجب أن يفهم على أساس أنها إن لم تتحول إلى دولة فإنه لا فائدة منها، وهي لم تعد قادرة على خدمة المشروع الوطني بقدر ما تشكل عبئا على هذا المشروع وتخلص إسرائيل من تبعات احتلالها، وهذا الكلام ليس جديداً، فقد أعلن عباس أكثر من مرة أن احتلال إسرائيل هو الأقل كلفة في التاريخ، نظراً لأنها مع وجود السلطة لم تعد مطالبة بتحمل مسؤولياتها، مع امتلاك الفرص لاتخاذ القرارات المتناسبة مع سياساتها التوسعية، دون الالتفات إلى وجود تلك السلطة، بحكم واقع احتلالها الحقيقي والفعلي، بغض النظر عن وجود السلطة، لأنها فعليا سلطة تحت الاحتلال.

يتعرض الفلسطينيون لضغوط استثنائية، لا تستطيع تحملها دول كبيرة، وهم خاضوا معركتهم الدبلوماسية في الأمم المتحدة، رغم الضغوط الأميركية، لكن المؤكد أن تلك المعركة ليست فاصلة في تاريخ القضية وتاريخ الدبلوماسية الفلسطينية، وهي معرضة في إحدى اللحظات للفشل، إن لم يحصل قرار عضوية فلسطين في المنظمة الدولية على الأصوات التسعة المطلوبة أو حصل عليها مع الفيتو الأميركي، لكن ذلك لن يكون نهاية المطاف، فالمعركة مستمرة ولا بد من إعادة المحاولة أكثر من مرة، كما أن الذهاب إلى الجمعية العامة للحصول على دولة غير كاملة العضوية، خطوة ليست بالقليلة، حيث أنها ستنقل الفلسطينيين خطوة كبيرة إلى الأمام، من حيث ستصبح فلسطين دولة تحت الاحتلال، وبما يعني في الإطارين السياسي والدبلوماسي، أن المفاوضات ستكون مختلفة، وسيكون الواقع مختلفا من حيث الوضع القانوني الدولي، وستخسر إسرائيل كثيراً جراء تحول فلسطين إلى دولة مراقبة.

وفي حال عدم الوصول إلى هذا الهدف فان حل السلطة سيكون خطأ، والمطلوب عندها أن يتغير محتوى ومضمون السلطة ووظيفتها، وأن يتم البحث عن أشكال لاتحوّل السلطة إلى غطاء للمشروع الإسرائيلي، وتحفظ الكيانية الفلسطينية، وتقوم بكل ما يجب أن تقوم به من أجل تعزيز الصمود الشعبي على الأرض، والمعروف أن ذلك لن يتم بالصورة الصحيحة دون إنجاز المصالحة الوطنية، وهي خطوة ستوجه ضربة استراتيجية للمشروع الإسرائيلي، وتقطع الطريق على محاولات الالتفاف على حقوق الفلسطينيين الوطنية، وقد تكون الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية الخطوة التالية لتأكيد وظيفة السلطة كسلطة وطنية على طريق التحرر وإقامة الدولة العتيدة.

القوات الأميركية تواجه يوماً دموياً بأفغانستان

□ واشنطن / أ.ش.أ

ذكرت صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" الأمريكية أن الإعلان عن مصرع ١٣ جندياً من القوات الأمريكية المتواجدة في أفغانستان يجعل من أمس الأول السبت، رابع أكثر الأيام دموية في تاريخ الحرب الأمريكية الأفغانية.وقالت في تقرير على موقعها الإلكتروني إن الحادث يشير إلى الارتفاع الكبير في عدد القتلى بين صفوف الجنود الأمريكية في العاصمة الأفغانية كابول، التي تعتبر واحدة من أكثر المناطق أمنا في أفغانستان، ويبرهن على ضرورة القلق البالغ والخطير الذي يجب أن يضعه مسؤولو الأمن الأمريكيون والأفغان على السواء في حسبانهم، مشيرة إلى أن تصاعد وتيرة موجات القتل الأخيرة في أفغانستان رفعت من درجات القلق إزاء التدهور المطرد للأوضاع الأمنية في العاصمة الأفغانية.ونسبت الصحيفة إلى مدير مركز الدراسات الإقليمي الأفغاني إشارته إلى أنه ولمدة طويلة لم تشهد كابول مثل تلك الهجمات، خاصة على القوات الأجنبية، حيث يرغب المتمردون في إظهار أنهم لا يزالون قادرين على التخطيط لمثل تلك الهجمات على القوات الأجنبية. وأعرب المسئول الأفغاني عن اعتقاده بأن المتمردين سيكونون قادرين على تكرار مثل تلك الهجمات على القوات الأجنبية، بالإضافة إلى الأفغانيين والحكومة الأفغانية على حد سواء.

ولفتت الصحيفة إلى أن هجوم أمس جاء بعد حوالي شهر من الهجوم الدامي على المجمع الأمريكي الذي ضرب مبنى السفارة الأمريكية، ومقار قوات حلف شمال الأطلسي في كابول في ١٣ سبتمبر الماضي، وأسفر عن مصرع سبعة أفغانيين.

الأسد: أي عمل غربي ضد سوريا سيؤدي إلى إحراق المنطقة بأسرها

□ دمشق / رويترز

حذّر الرئيس السوري بشار الأسد من أن أي عمل غربي ضد دمشق سيؤدي إلى "زلزال" من شأنه أن "يحرق المنطقة بأسرها"، وذلك في مقابلة مع صحيفة "ذي صنداي تلغراف" البريطانية نشرته امس الأحد.

وقال الأسد إن "سوريا اليوم هي مركز المنطقة. إنها "الفالق" الذي إذا لعبتم به تتسببون بزلزال، متسائلا هل تريدون رؤية أفغانستان أخرى أو العشرات من أفغانستان؟". وأضاف أن "أي مشكلة في سوريا ستحرق المنطقة بأسرها. إذا كان المشروع هو تقسيم سوريا، فهذا يعني تقسيم المنطقة برمتها". وأكد الرئيس السوري أنه يدرك أن القوى الغربية "سوف تكثف الضغوط حتما" على نظامه، ولكنه شدد على أن "سوريا مختلفة كل الاختلاف عن مصر وتونس واليمن. التاريخ مختلف، والواقع السياسي مختلف". وأقر الأسد بأن قواته الأمنية ارتكبت "أخطاء كثيرة" في بداية الحركة الاحتجاجية ضد نظامه، مشددا بالمقابل على أنها لا تستهدف اليوم الا "الإرهابيين". وقال "لدينا عدد ضئيل جدا من رجال الشرطة، وحده الجيش مدرب للتصدي لتنظيم القاعدة".

وأضاف "إذا أرسلتم جيشكم إلى الشوارع فإن الأمر عينه قد يحدث. الآن، نحن نقاتل الارهابيين فقط. لهذا السبب خفت المعارك كثيرا".

من الصحافة العالمية

بريطانيا تطالب مصر برد ١٠٠ مليون إسترليني ثمن أسلحة مُنحت لنظام مبارك

THE INDEPENDENT

■ عن / إندبندنت

ذكرت الصحيفة أن بريطانيا تطالب مصر بتسوية ديون تصل قيمتها إلى ١٠٠ مليون جنيه إسترليني، والتي مولت صفقات شراء الأسلحة في ظل نظام الرئيس السابق حسني مبارك.

وأشارت الصحيفة إلى أن هذه الخطوة قد أثارت انتقادات داخل بريطانيا باعتبارها متعارضة مع تعهد الحكومة البريطانية بمراجعة جميع الديون المستحقة لها من دول العالم مع شطب أي ديون تم منحها للحكام الطغاة أو لم تستخدم في غرض التنمية المحدد لها.

وأوضحت أن الأموال التي تم إقراضها لمصر هي جزء من أموال تزيد قيمتها عن ١٥٠ مليون جنيه إسترليني يقول المنتقدون انها ساهمت في تمويل بعض أنظمة الحكم غير الليبرالية في دول مثل العراق والكونغو. وطالب عدد من النشطاء البريطانيين بإجراء تحقيق ودعوا إلى تقليص إدارة ضمانات التصدير، وهى الهيئة الحكومية المعنية بتقديم القروض للدول الأخرى.

وكانت هذه الهيئة قد أنشئت بهدف مساعدة الأعمال التجارية لبريطانيا فى الخارج وتقديم تأمين لتعاملات الشركات.

ونقلت الصحيفة عن بيتر فرانكينتال، من منظمة العفو الدولية في بريطانيا قوله إن مساعدة هيئة ضمان التصدير للأنظمة الاستبدادية كان قد أصبح موضوعا متكررا في التجارة البريطانية. وطالب بإصلاح الهيئة قبيل القيام بما يقرب من ١٤ جولة للترويج لتكنولوجيا الدفاع البريطانية العام المقبل في دول مثل كازاخستان والسعودية وليبيا. واعتبر أن تلك الهيئة قد فشلت في أن تعكس التزام الحكومة البريطانية بحقوق الإنسان.

ولفتت إندبندنت أون صنداي إلى أن مصر مدينة بأموال تقرب من ٤٠٠ عقد تصدير تم إتمامها قبل عام ١٩٨٦، وتشمل ٤٠ مليون إسترليني قروضا لمبيعات أسلحة تمت مع الرئيس الراحل أنور السادات في أواخر السبعينيات تضمنت صواريخ وطائرات هليكوبتر. وقد تم تمويل هذه الصفقات من قروض بريطانية لمصر وتمويل من جانب السعودية. وتكشف الوثائق أيضا عن قروض بريطانية بما يقرب من ٨٥ مليون إسترليني لشراء صواريخ بريطانية قبل أشهر قليلة من ولاية حسني مبارك.

واعتبرت الصحيفة أن هذه المعلومات تمثل إحراجاً للحكومة البريطانية، فقبل أقل من شهر، استغل نائب رئيس الحكومة البريطانية نيك كليج زيارة قام بها للقاهرة للتعهد بتقديم ٥ مليون جنيه إسترليني من مساعدات الخزانة البريطانية للبنك الأوروبي للتنمية وإعادة التعمير لمساعدة دول الربيع العربي ومن بينها مصر.

ويقول تيم جونز، أحد النشطاء البريطانيين، إن الوقت قد حان لتنفذ الحكومة البريطانية تعهدها بدعم الديمقراطية في مصر بالكشف عن أصول ديونها وإلغاء الديون التي نشأت من صادرات أضرت بالشعب المصري.

الغرب يستعد لغزو ليبيا اقتصادياً

The New York Times

■ عن / نيويورك تايمز:

كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية عن غزو اقتصادي غربي للشركات الأجنبية لليبيا، مشيرة إلى أن الشركات الغربية المتخصصة في مجال البنية التحتية والأمن وإعادة الإعمار حولت أنظارها إلى ليبيا الجديدة، عقب تراجع فرص الربح في كل من العراق وأفغانستان.

ورأت الصحيفة الأمريكية أن تحرر ليبيا بعد أربعة عقود من سيطرة الحكم الديكتاتوري في البلاد زاد مطامع رجال الأعمال الغربيين الذين يرون في ليبيا فرصا تجارية محتملة، وهى التي تمتلك مخزونا هائلا من النفط الذي سيغطي تكلفة جلب تلك الاستثمارات الأجنبية للبلاد، إضافة إلى ميزة تنافسية أخرى، وهى "امتنان" ليبيا تجاه أمريكا وشركائها في حلف الناتو لمساعدتها فى القضاء على القذافي، وهو ما قد يسهل مهام عملهم في ليبيا، على حد تعبير الصحيفة.

وأكدت الصحيفة احتدام التنافس على الاستثمارات في ليبيا بين الشركات الأجنبية، منوهة بوصول وفد يضم مسؤولين من ٨٠ شركة فرنسية – قبل أسبوع واحد من وفاة القذافي في ٢٠ من شهر أكتوبر الجاري – إلى طرابلس للقاء مسؤولين من المجلس الوطني الانتقالي والحكومة المؤقتة في ليبيا، فضلاً عن حث وزير الدفاع البريطاني فيليب هاموند الشركات البريطانية إلى "حزم حقائبهم" والتوجه إلى طرابلس.

من جانبه، اعتبر ديفيد حمود، الرئيس والمدير التنفيذي لغرفة التجارة الأمريكية العربية، أن هناك سباقا محتدما حاليا على اغتنام الفرص في ليبيا، وأن الأوروبيين والآسيويين يشقون طريقهم نحو ليبيا في الوقت الحالي.

ورأت الصحيفة الأمريكية أن على الولايات المتحدة، مثل فرنسا وبريطانيا، الاستفادة من تقدير السلطات الليبية للدعم الجوي لحلف "الناتو"، الذي أسهم في حسم النزاع في ليبيا، مهما كانت صرامة القواعد الجديدة التي تحكم العقود الخاصة بالشركات الغربية في ليبيا.